الأمم المتحدة

E/2005/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 February 2005
Arabic
Original: English

الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ١-٤ شباط/فبراير و ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم طيه البيان الذي أدليت به في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باسم الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي (انظر المرفق). وقدم التقرير الشفوي إلى المجلس عملا بقرار المجلس ٢٠٠٤/٦٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دوميساني س. **كومالو**
السفير
الممثل الدائم
لجمهورية جنوب أفريقيا

230205 230205 05-23741 (A)
0523741

المرفق

البيان الشفوي الذي أدلى به رئيس الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥

يذكر المجلس أن الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي كان قد قدم بيانا شفويا إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ (انظر E/2004/98). وقد طلب المجلس في قراره ٢٠٠٤/٦٠ المؤرخ ٢٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، إلى الفريق أن يواصل متابعة الحالة الإنسانية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن كثب، وأن يدرس مسألة الانتقال من الغوث إلى التنمية في بوروندي، والطريقة التي يقوم فيها المجتمع الدولي بدعم العملية وأن يقدم تقريرا، إذا اقتضى الأمر، إلى المجلس في دورته التنظيمية لعام ٢٠٠٥.

وقد أجرى المجلس تقييماً لفريقه الاستشاري المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات، الذي تُوّج باعتماد قرار المجلس ٢٠٠٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ففي هذا القرار، أثنى المجلس على الأفرقة الاستشارية على ما قامت به من أعمال ابتكارية وبناءه دعما لغينيا - بيساو وبوروندي. وأثنى المجلس بشكل خاص، على الأفرقة الاستشارية لتشجيعها اعتماد نهج شامل إزاء السلام والتنمية ونهج متكامل إزاء عمليات الغوث وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية، وتعاونها الوثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ودورها في الدعوة لتأمين دعم دولي للبلدان المعنية. كما قدّم المجلس توصيات لتعزيز فعالية عملها، بما في ذلك من خلال زيادة التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

ومنذ الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في الصيف الماضي، تابع الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي أعماله، يلهمه ويحفزه في ذلك التقييم الإيجابي الذي قدمه المجلس، مراعيا على النحو الواجب للمقترحات المقدمة لتحسين كفاءته.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عقد الفريق اجتماعا مع دوميتيان نداييزي، رئيس جمهورية بوروندي، عندما حضر افتتاح الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وقدّم الرئيس أخر المستجدات المتعلقة بعملية السلام، بما في ذلك إصلاح قوات الأمن، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحاجة إلى الحصول على دعم دولي لكفالة نجاح عملية الانتقال. كما طلب مواصلة دعم الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي لتعبئة هذا الدعم. وقد أتاح ذلك الاجتماع، الذي حضرته أيضا كارولين مكاسكي، الممثلة الخاصة

للأمين العام في بوروندي ورئيس عملية الأمم المتحدة في بوروندي، الفرصة لأن يقوم الفريق بتخطيط أنشطته في الأشهر القادمة.

وفي البيانات السابقة التي أدليت بها أمام المجلس، أعربت عن ارتياحي إزاء منتدى الشركاء في التنمية الذي نظمته حكوماتا بوروندي وبلجيكا، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي عقد في بروكسل في كانون الثاني/ يناير٢٠٠٤، وإنشاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وهي عملية حفظ سلام متكاملة نشرت الآن بالكامل وبدأت أعمالها على الأرض. وقد حدثت تطورات هامة أخرى في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بالدعم الدولي لبوروندي، تمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير الأولي الذي قدمه الفريق إلى المجلس:

- في مجال تخفيف الدين، قرّر مصرف التنمية الإفريقي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إلغاء ٣٥ في المائة من متأخرات بوروندي، وهو مبلغ يعادل ١٢ مليون دولار أمريكي. ويسمح هذا الإجراء بأن يستأنف المصرف عملياته في بوروندي، بعد خمس سنوات من الانقطاع شبه الكامل لأنشطته، ويسهّل عملية دخول بوروندي إلى المرافق المتعددة الأطراف الأخرى. وقد أدت مساهمات المفوضية الأوربية وفرنسا للتخفيف من عبء دين بوروندي إلى تمكينها من الانتهاء من سداد هذه المتأخرات. كما ساهمت كل من إيطاليا وبلجيكا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الصندوق الاستئماني المتعدد الأطراف للديون الذي يديره البنك الدولي، وأبرم الاتحاد الروسي وإيطاليا اتفاقا ثنائيا مع بوروندي لتخفيف الديون وإلغائها؛

- كما يعد الشروع في برنامج التسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لدعم ما يقرب من ٠٠٠ ٥٥ مقاتل بوروندي في السنوات الخمس القادمة، تطوراً رئيسياً. ويجري تمويل هذا البرنامج من خلال منحة في إطار البرنامج المتعدد المانحين للتسريح وإعادة الإدماج، الذي يديره البنك الدولي، ومن البنك الدولي نفسه. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم العنصر المتعلق بإعادة الإدماج في هذا البرنامج. كما يقوم الصندوق الاستئماني للبرنامج المتعدد المانحين للتسريح وإعادة الإدماج بتمويل مشروع للأطفال الجنود في بوروندي، الذي تنفذه سلطات بوروندي بمساعدة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبالإضافة إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يُقدم الدعم الدولي إلى العملية الانتخابية، غالبا من خلال عملية الأمم المتحدة في بوروندي والبرنامج الإنمائي؛

- واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة على الأرض في مختلف المجالات، للمشاركة في عملية الانتقال من مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة التنمية. وشرع البرنامج الإنمائي في مشاريع إضافية لإعادة إدماج وتأهيل المجتمعات المحلية من خلال البرنامج الإطاري الذي يضطلع به لتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية، وهو آلية ثبت نجاحها في جذب مساهمات الجهات المانحة وتوجيهها إلى المجتمعات المحلية المحتاجة. وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٤، قرّر البنك الدولي منح مبلغ قدره ٤٠ مليون دولار إلى بوروندي لمشروع إعادة التأهيل الزراعي وإدارة الأراضي. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وجَّه الأمين العام النداء الموحد لتقديم المساعدة الإنسانية لعام ٢٠٠٥ الذي طلب من خلاله لبوروندي مبلغا قدره ١٣٤ مليون دولار، خُصص نصفه تقريبا لدعم عودة اللاجئين.

ويجب ألا تحجب هذه التطورات واقع أن الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية هائلة في بوروندي. فقد خرج البلد من حرب دامت عشر سنوات، وأدت إلى تشريد خمس السكان، وألحقت أضرارا مادية واقتصادية خطيرة في الهياكل الأساسية. وفي عام ٢٠٠٤ وحده، عاد ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠ لاجئ من جمهورية تترانيا المتحدة و ٠٠٠ ١٤٠ مشرد داخليا إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية؛ الأمر الذي فرض ضغوطا إضافية قوية على الموارد الهشة للمجتمعات المحلية وعلى السلطات الوطنية كذلك. وفي حين يعتمد اقتصاد المجتمعات المحلية إلى حد بعيد على إنتاج القهوة، فإن قدرته على تحفيز النمو محدودة.

في هذه البيئة الصعبة، واصلت الهياكل الأساسية الإدارية عملها. فقد دأب ممثلو مؤسسات بريتون وودز على التأكيد على فعالية مراقبة الإنفاق العام في بوروندي. وقد أحرز تقدّم في عملية السلام منذ أن قام الفريق الاستشاري بزيارة بوروندي في أواخر عام ٢٠٠٣. ومن المزمع الآن إجراء استفتاء على الدستور في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ستعقبه سلسلة من الانتخابات، بدءا من الانتخابات المحلية إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية. وفي الآونة الأخيرة، قال المتحدث الرسمي باسم رئيس بوروندي إنه تجرى اتصالات مع حزب تحرير شعب هوتو – قوات التحرير الوطنية (التابعة لأغاثون رواسا)، وهي الجماعة المتمردة الوحيدة المتبقية خارج عملية السلام.

ورغم التقدم المحرز هذا، لا يزال مستوى الدعم الدولي أقل بكثير من الالتزامات التي قدمت في منتدى شركاء التنمية الذي عقد في بروكسل منذ عام، البالغة ١,٠٣٢ بليون دولار. ويميل بعض الجهات المانحة إلى الانتظار ورؤية ما ستؤول إليه العملية السياسية، في حين أن تحسن الظروف المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للسكان قد يكون له أبلغ الأثر

ويمهد الطريق للتوصل إلى تسوية حاسمة للتراعات. وقدمت حكومة بوروندي في منتدى بروكسل، على سبيل المثال، برنامجا وطنيا لإعادة تأهيل ضحايا الحرب (المصابين) بمبلغ إجمالي يقارب ٥٠٠ مليون يورو، يشمل إعادة الإدماج الاجتماعي وإعادة التأهيل الزراعي. ورغم إبداء الدعم لهذا البرنامج في ذلك الوقت، فهو لا يزال في حاجة ماسّة إلى الموارد. وفي هذا السياق، يرى الفريق أنه يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشجّع المشاركين في منتدى بروكسل على زيادة مدفوعاتهم، في أعقاب الخطوات الإيجابية التي اتخذها بعضهم خلال الأشهر الماضية.

ومن الأمثلة على هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي في بوروندي، انعدام الأمن الغذائي في الآونة الأخيرة في المقاطعات الشمالية للبلد، الذي أدى إلى تشريد السكان مجددا وإلى قيام سلطات بوروندي بتوجيه نداء للحصول على دعم دولي طارئ. ووفقا لوكالات الأمم المتحدة العاملة على الأرض، نجمت هذه الحالة عن مجموعة من العوامل منها الجفاف، وإصابة المحاصيل بالآفات، والإفراط في استخدام الأرض، وانخفاض مساحات الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة للأسر المعيشية، وانخفاض إنتاجية الأرض وسوء التغذية الناجم عن دورات من الأمراض الشائعة والمزمنة، بما في ذلك الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وما بعد عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، يكشف هذا الوضع عددا من المشاكل الهيكلية التي يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد في معالجتها، من خلال دعم أوسع وزيادة بناء القدرات.

وحث المجلس، في قراره ٢٠٠٤/٥٩ حول تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة، الأفرقة الاستشارية على توسيع علاقاتها مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/الفريق العامل للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية المعني بمسائل الانتقال من خلال بحث الطابع المتكامل لأعمالهما. وفي أعقاب طلب المجلس، عقد الفريق اجتماعا مع ممثلي الفريق العامل في كانون الأول/ديسمبر. وفي الاجتماع ناقش المشاركون الآليات التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة في بوروندي لتحسين تنسيق الأنشطة في مرحلة الانتقال، وخاصة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي ينص على مجموعة من الأولويات المتفق عليها وعلى استراتيجية مشتركة للوفاء بتلك الأولويات للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧. وقد بدأ تنفيذ إطار المساعدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما شُرح للفريق بأنّ تحديد تفاصيل العمل الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة في بوروندي ووكالات الأمم المتحدة يشكل تحديا رئيسيا. وجرى بحث وتنفيذ الآليات اللازمة لدمج أعمال بعثة حفظ السلام في هياكل تنفيذ ورصد إطار المساعدة.

وفي الاجتماع الذي عقد مع الفريق العامل المعني بمسائل الانتقال، قدمت السيدة مرغريتا واهلستروم، نائبة منسّق أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ لدى عودتها من بوروندي إحاطة للفريق. وأكدت السيدة واهلستروم على الصعوبات التي تكتنف عودة البوروندين إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية، وصرّحت بأن مسألة الإنصاف في المساعدة، في هذا السياق، أمر جوهري. كما وافقت مع الفريق بأنه يتعين على جميع الشركاء الدوليين المساهمة من أجل تعزيز الإدارة الحكومية والمجتمع المدني البوروندي لكفالة استدامة عملية الاستقرار وأكدت على أن قطاع الصحة والتعليم وغيرهما من القطاعات الاجتماعية تحتاج إلى دعم عاجل من الجهات المانحة لكفالة إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا وتوطيد السلم.

ويرى الفريق الاستشاري، كما ورد في تقريره الأولي المقدم إلى المجلس منذ عام مضى، أن بوروندي تقف عند مفترق طرق وأنه يجب أن تترافق الجهود التي بذلتها الحكومة والشعب بدعم دولي قوي، في إطار شراكة حقيقية. ولا يزال هذا الموقف ساريا، ويرى الفريق ضرورة منح شعب بوروندي فرصا حقيقية وأن تسود نظرة شاملة إلى السلام والتنمية لمصلحة هذا البلد. وفي هذا السياق، يرى الفريق ضرورة أن يواصل أنشطته أثناء عملية الانتقال في بوروندي، بما في ذلك إرسال بعثة إلى هذا البلد، تلبية للدعوة التي وجهها الرئيس ندايزي في أيلول/سبتمبر.